قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٠٨٠ لسنة ٢٠١٠

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ وتعديلاته ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٤ بإنشاء المجلس الأعلى للآثار ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥ لسنة ٢٠٠٦ بالتفويض فى بعض الاختصاصات ؛

وعلى موافقة اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية والقبطية بجلستها المنعقدة فى ٢٠٠٩/٣/١٨ ؛

وبناءً على ما عرضه وزير الثقافة ؛

قـــرر :

(المادة الأولى)

تعتبر من عداد الأراضى الأثرية الأراضى المملوكة للدولة بمنطقة عباس حلمى الأول بسانت كاترين - محافظة جنوب سيناء ، والموضحة الحدود والمعالم بالمذكرة الإيضاحية والخريطة المساحية المرفقتين .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ١٣ جمادى الأولى سنة ١٤٣١ هـ

(الموافق ٢٧ أبريل سنة ٢٠١٠ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / أحمد نظيف

وزارة الثقافة

مذكرة

للعرض على السيد الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء

تنص المادة الثالثة من قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ ، على أنه : «تعتبر أرضًا أثرية الأراضى المملوكة للدولة التى اعتبرت أثرية بمقتضى قرارات أو أوامر سابقة على العمل بهذا القانون أو التى يصدر باعتبارها كذلك قرار من رئيس مجلس الوزراء بناءً على عرض الوزير المختص بشئون الثقافة» .

تقع منطقة عباس حلمى الأول بالجهة الغربية من دير سانت كاترين وتقع فى حرم الدير وجاء بالتقرير العلمى أن هذه المنطقة يجتمع فيها ثلاث حقب تاريخية وهى النبطية والبيزنطية أو المسيحية المبكرة والحقبة الإسلامية ، وتضم هذه المنطقة آثاراً وأطلالاً ترجع للعصر النبطى وهى عبارة عن نواويس ذات تخطيط بيضاوى الشكل وأسطوانى الشكل وبعضها ذو تخطيط مربع الشكل ، وتضم المنطقة أيضًا أطلالاً من العصر البيزنطى (الفترة المسيحية المبكرة) عبارة عن مجموعة من القلايات التى كان يسكنها الرهبان والنساك قديمًا والتى تم بناؤها فوق أطلال نواويس قديمة البعض منها ذو تخطيط بيضاوى الشكل والآخر ذو تخطيط مربع الشكل وبالنسبة لمادة البناء فالغالب فى الاستخدام هو الطوب اللبن بالإضافة إلى وجود الأحجار المختلفة الشكل والحجم وجدت مستخدمة فى أساسات بعض الجدران وبعض أعتاب مداخل القلايات .

هذا وقد عرف هذا المكان باسم عباس حلمى الأول ببناء قصر له فوق قمة جبل الأربعين الموجود فى سانت كاترين ، وكذلك أمر بعمل الطريق الخاص بالصعود لقمة جبل موسى والذى يعرف بطريق الجمال حاليًا .

هذا وقد عرف هذا المكان باسم عباس حلمى الأول لأن العمال الذين كانوا يعملون فى بناء القصر الخاص به والطريق الصاعد لجبل موسى كانوا يقيمون فى هذه المنطقة فى مساكن عبارة عن حجرات مربعة الشكل إلى جانب وجود مسجد صغير ذى مساحة مربعة ويتوسط جداره الجنوبى الشرقى دخلة محراب بسيط وهذا المسجد ما زالت جدرانه الأربعة قائمة إلى الآن وتخطيطه بسيط للغاية وله مدخلان أحدهما فى الجهة الشمالية الغربية والآخر يتوسط الضلع الشمالى منه بالإضافة إلى وجود بعض بقايا فتحات شبابيك فى أعلى الجدران ، وكما يوجد بالمنطقة أيضًا أحد آبار المياه ، وكذلك صهريج لحفظ المياه ، وتضم المنطقة العديد من كسر الفخار الذى يرجع للفترة النبطية والعصر البيزنطى أو الفترة المسيحية المبكرة وكذلك العصور الإسلامية .

وطبقًا لمحضر المعاينة المؤرخ ٢٠٠٨/١١/٢٠ فقد قامت اللجنة المشكلة بالمعاينة على الطبيعة للموقع المذكور حيث تبين أن حدوده على النحو التالى :

الحد الشمالى : بطول ٦٣٠ متراً على الطريق المؤدى إلى دير سانت كاترين .

الحد الشرقى : بطول ١٤٦ متراً بطول الباركنج (موقف السيارات الخاص بدير سانت كاترين) .

الحد الجنوبى : بطول ٦٣٠ متراً وهى منطقة جبلية .

الحد الغربى : بطول ١٤٠ متراً من منطقة نقش البقرة .

ونظراً للأهمية التاريخية للمنطقة المذكورة وما تحتويه من آثار فقد وافقت اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية والقبطية بجلستها المنعقدة فى ٢٠٠٩/٣/١٨ على ضم هذه المنطقة طبقًا لمحضر المعاينة المؤرخ ٢٠٠٨/١١/٢٠ والمذكرة العلمية وطبقًا للحدود بالخريطة المساحية .

لـذا

يتشرف وزير الثقافة برفع مشروع القرار المرفق للتفضل بالنظر - وعند الموافقة - بإصداره .

تحريراً فى ٢٠١٠/٤/١٧

وزير الثقافة

فاروق حسنى